الجمهوريّة التّونسيّة
وزارة الاقتصاد والمـــاليّة
ودعم الاستثمار

مشروع قانون الماليّة التعديلي لسنة 2020

12نوفمبر 2020

الفهرس

	الصفحة
تـــقديـــــم	03
الجزء الأول: تحيين ميزانية الدولة لسنة 2020	5
الجزء الثاني: أحكام الميزانية	32
الـجـــداول	36

تـقــديـم

تم إعداد مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020 في سياق خاص على المستوى المحلي والدولي تمثل في تفشي جائحة فيروس "كوفيد-19" منذ بداية السنة الجارية و ما لها من تداعيات كبرى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي، حيث أدت هذه الوضعية الصعبة إلى تراجع وتيرة الأنشطة الاقتصادية التي كان تأثيرها واضحا على المالية العمومية، حيث تم تسجيل تراجع كبير في حجم موارد الدولة وخاصة مها الجبائية، مما أدي إلي تحيين مداخيل الميزانية.

كما تطلّب مواجهة هذه الجائحة اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية ذات طابع اجتماعي تم توجيهها أساسا للفئات الاجتماعية الهشة والعائلات المعوزة ومحدودة الدخل، والفئات ذات الاحتياجات الخصوصية علاوة على جملة من الإجراءات لفائدة القطاع الصحي.

و بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ إجراءات ذات صبغة اقتصادية ومالية قصد حماية النسيج الاقتصادي الوطني بما يمكن من الحفاظ على مواطن الشغل، وضمان حد أدنى من الدخل، حيث شملت هذه الإجراءات الأفراد والمؤسسات.

كما تم خلال تحيين نفقات الدولة لسنة 2020 الحرص على إيفاء الدولة بتعهداتها تجاه مختلف مزوديها وذلك برصد اعتمادات مخصصة أساسا لنفقات الدعم وخلاص مقاولي الأشغال العامة.

وقد أدت هذه الوضعية إلى اختلال التوازنات المالية باعتبار النقص في الموارد والزيادة في النفقات، ليبلغ العجز المنتظر لسنة 2020 نسبة تقدر بـ **11.4%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3 % مقدرة أوليا، وهو ما يستوجب تعبئة تمويلات إضافية في حدود **8.1 مليار دينار** وبالتالي ارتفاع في حجم الدين العمومي ليبلغ **88%** من الناتج المحلي الإجمالي أو حوالي **97.7 مليار دينار.**

الجزء الأول

تحيين ميزانية الدولة لسنة

2020

I. الظرف الاقتصادي

على المستوى العالمي

1. يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد العالمي خلال العام الجاري انكماشا بنسبة **4.4%** وهو المستوى الأسوأ منذ أزمة ثلاثينات القرن الماضي، حيث انكمش الناتج العالمي بنسبة 10%.

وحذّر الصندوق من غموض كبير وغير معتاد على الصعيد الاقتصادي والمالي والصحي وربط توقعات الإنتاج العالمي بمدى تطور درجة تفشي جائحة "كوفيد-19" وإجراءات الإغلاق المعتمدة من قبل مختلف الدول إلى جانب تقلبات الأسواق المالية العالمية.

كما أشار الصندوق إلى وجود تراجع كبير في الطلب وارتفاع معدلات البطالة.

	نمو 2019 (%)	توقعـــات نمو 2020 (%)
النّمو العالمي	**2.8**	**-4.4**
الإقتصادات المتقدمة	**1.7**	**-5.8**
الولايات المتحدة	**2.2**	**-4.3**
منطقة اليورو	**1.3**	**-8.3**
ألمانيا	*0.6*	*-6.0*
فرنسا	***1.5***	*-9.8*
إيطاليا	*0.3*	*-10.6*
إسبانيا	*2.0*	*-12.8*
إقتصادات الأسواق الصاعدة و الإقتصادات النامية	**3.7**	**-3.3**
الصين	**6.1**	**1.9**
الهند	**4.2**	**-10.3**
البرازيل	**1.1**	**-5.8**

المصدر : أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي أكتوبر 2020

2. تدهورت أسعار النفط في الأسواق العالمية ليبلغ مستوى 18.5 دولار للبرميل الواحد خلال شهر أفريل 2020 وذلك نتيجة لتراجع الطلب بنسبة تفوق 50% على هذه المادة بالعلاقة مع الشلل الذي أصاب معظم اقتصاديات العالم.

وقد بلغ معدل الأسعار خلال العشرة أشهر من السنة الجارية حوالي 41 دولار للبرميل.

ومن المنتظر أن يبلغ معدل سعر برميل النفط "البرنت" لكامل السنة 43 دولار للبرميل مقابل 65 دولار للبرميل مقدرة ضمن قانون المالية الأصلي.

تطور المعدل الشهري لسعر برميل النفط بالدولار

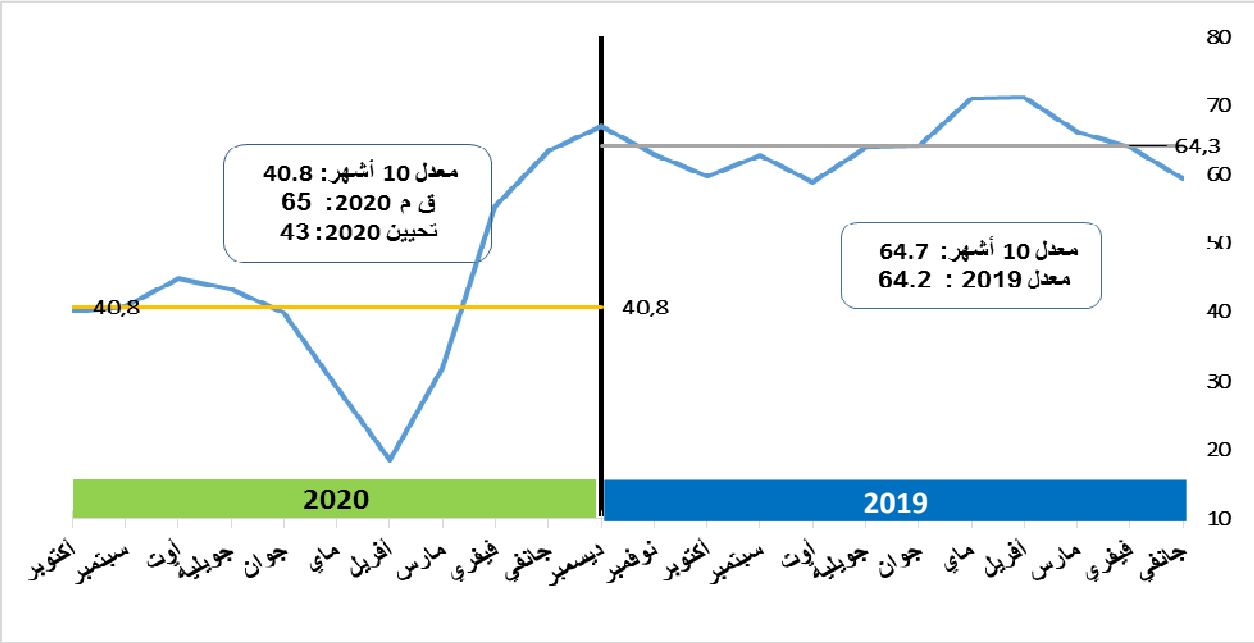

على المستوى الوطني

1. شهدت تونس خلال بداية السنة تفشي فيروس "كوفيد-19" مما أدى الى اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية لاحتواء انتشاره خاصة غلق الحدود وفرض الحجر الصحي الشامل والموجه وحضر التجوال.

كما تم اتخاذ جملة من الإجراءات للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة لا سيما على الفئات الهشة والمؤسسات الأكثر تضررا.

وقد أدى هذا الوضع إلى انكماش الاقتصاد الوطني خلال السداسي الأول من سنة 2020 حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة بنسبة 11.9% مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة وتراجع بنسبة 21.6% خلال الثلاثي الثاني مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

ومن المنتظر أن تبلغ نسبة النمو بالأسعار القارة لكامل السنة **-7.3** % مقابل2.7% مقدرة بقانون المالية الأصلي لسنة 2020.

تطور الناتج المحلي الإجمالي (%)

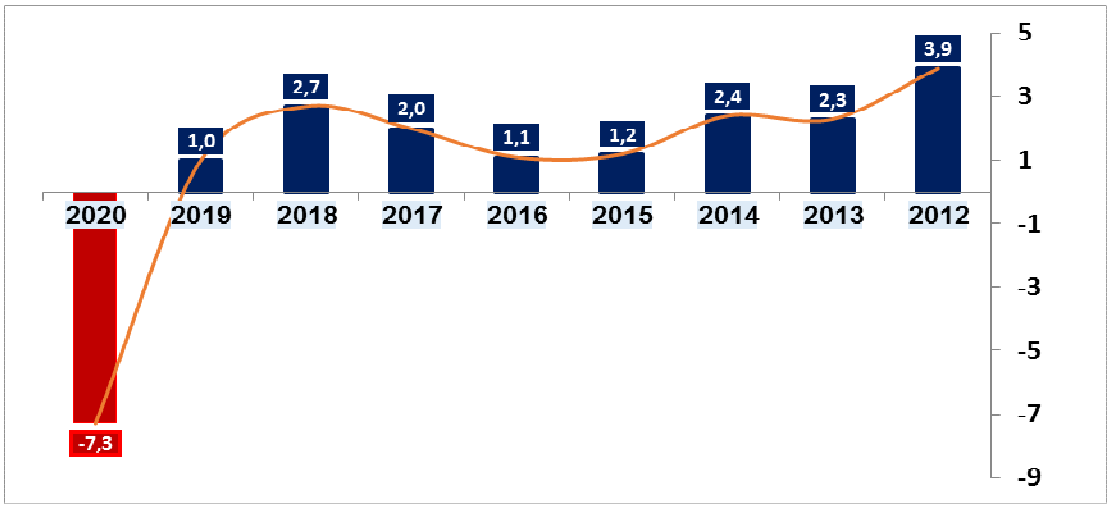

2. سجلت **المبادلات التجارية** مع الخارج بالأسعار الجارية خلال العشرة أشهر الأولى لسنة 2020 انخفاضا على مستوى الصادرات بـ**14.7%** وعلى مستوى الواردات بـ**20.9%** مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019. وقد شمل تراجع قيمة الصادرات العديد من

القطاعات على غرار قطاع النسيج والملابس الجلدية بـ 15.8% و قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بـ 18% وقطاع الطاقة بـ 20.6% وقطاع الفسفاط ومشتقاته بـ21.3%. و في المقابل سجلت صادرات قطاع المنتوجات الفلاحية والغذائية تطورا بـ15.3% نتيجة الارتفاع المسجل في مبيعات زيت الزيتون.

أما على مستوى الواردات فقد شمل الانخفاض جل القطاعات حيث سجل قطاع موارد التجهيز انخفاضا بـ 26.2% والمواد الأولية ونصف المصنعة بـ 18.4% ومواد الطاقة بـــ 35% وبذلك تقلص مستوى عجز الميزان التجاري بـ 34.7%.

ومن المنتظر أن تسجل نسبة نمو الواردات نهاية السنة تراجعا بـ **19.8 %** مقابل تطور بـ 9% مقدرة بقانون المالية الأصلي.

التطور التراكمي للواردات والصادرات (%)

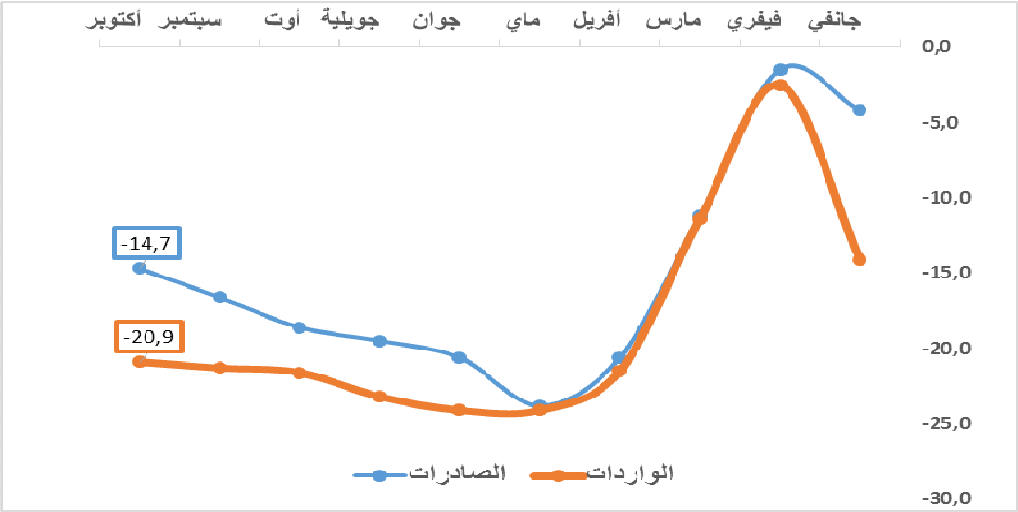

3. سجلت تونس خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2020 تراجعاً حاداً في مداخيل قطاع **السياحة** وصل إلى حد 62% حيث بلغت هذه المداخيل 1837 م د في موفي أكتوبر 2020 مقابل 4835 م د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية مبينة كما يلي:

	موفى مارس	موفى جوان	موفى أكتوبر
2019	888	2047	4835
2020	931	1085	1837

المصدر :البنك المركزي التونسي

4. ارتفعت **البطالة** بنسبة 18% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020 مقابل 15.1% خلال الثلاثي الأول من نفس السنة، مع الإشارة وأن نسبة البطالة في نهاية النصف الأول من سنة 2020 بلغت في صنف الإناث 25% وفي صنف الذكور 15.2%.

5. شهد **سعر صرف الدينار** تعافيا مقابل أهم العملات الأجنبية حيث بلغ معدل سعر صرف الدولار 2.760د في موفى أكتوبر 2020 مقابل 2.845د في نفس الفترة من 2019 وبلغ معدل سعر صرف الأورو 3.250د في موفى أكتوبر 2020 مقابل 3.143د في نفس الفترة من 2019.

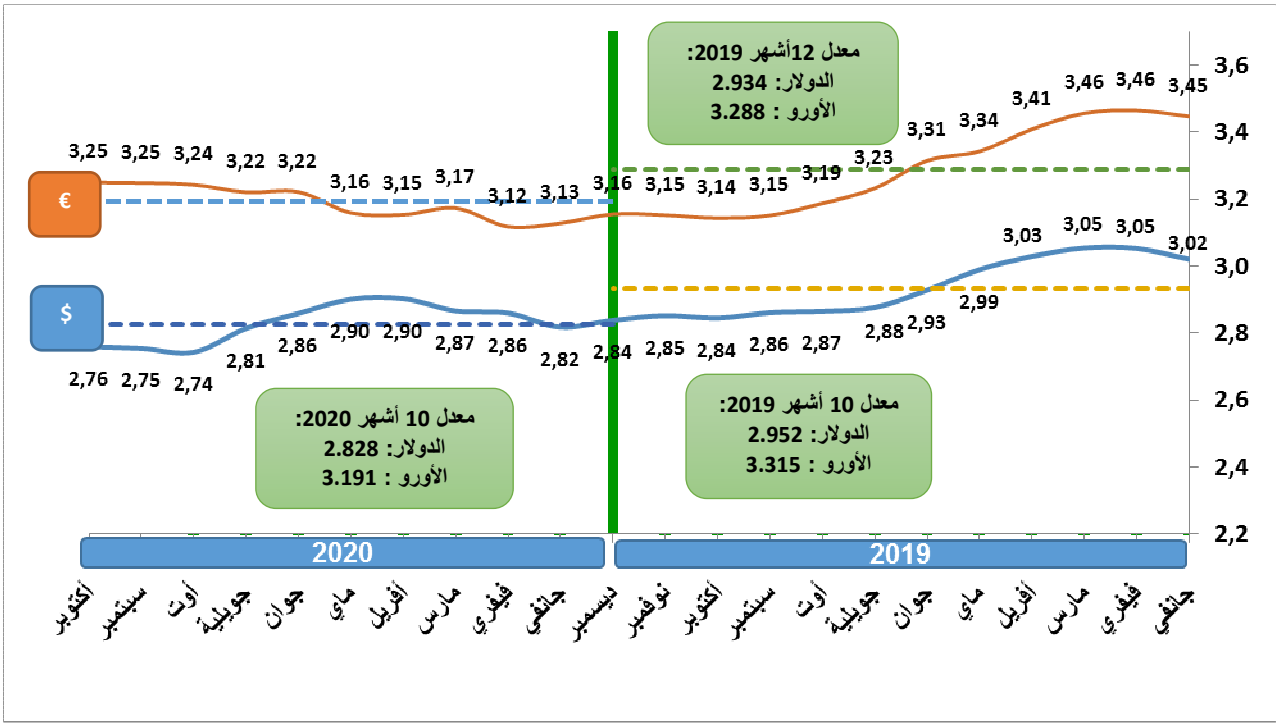

تحيين ميزانية الدولة لسنة 2020

II. تنفيذ ميزانية الدولة الى موفى سبتمبر والنتائج المنتظرة لسنة 2020:

على مستوى الموارد:

بلغ حجم موارد الدولة إلى موفى سبتمبر 2020 ما قدره **32253 م د** مقابل 47227 م د مقدرة أي بنسبة إنجاز في حدود 68.3%

ومن المنتظر أن يبلغ حجم موارد الدولة(موارد ذاتية و موارد اقتراض) **49712 م د** لسنة 2020 مقابل 47227 م د أي زيادة بـ 2485 م د أو 5.3% مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 7439 م د أو 17.6% مقارنة بسنة 2019.

ويتوزع المبلغ المذكور بين **موارد الميزانية** في حدود **30221 م د** وموارد **الخزينة (التمويل)** في حدود **19491 م د**.

1. مــوارد الميزانية

بلغت موارد الميزانية **21372 م د** إلى موفى سبتمبر 2020 مقابل 23695 م د خلال نفس الفترة من سنة 2019 مسجلة بذلك تراجعا بـــ **9.8%** أو **2323 م د** ونسبة إنجاز لا تتجاوز 59.6% بالرجوع إلى تقديرات قانون المالية الأصلي لسنة 2020.

وعلى هذا الأساس **من المنتظر** أن تبلغ جملة الموارد الذاتية لسنة 2020 ما قدره **30221 م د** أي تراجعا بـ 6.1% أو 1964**م د** بالمقارنة مع نتائج 2019 وتراجعا بـ**5638م د** بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي.

وتتأتى هذه الموارد من:

- **26407 م د مداخيل جبائية.**
- **2757 م د مداخيل غير جبائية.**
- **1057 م د هبات خارجية.**

أ- المداخيل الجبائية:

بلغت المداخيل الجبائية في موفى سبتمبر 2020 ما قدره **19301 م د** مسجلة بذلك تراجعا بـ 9.7% **أو** 2076 م د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

وعلى ضوء هذه النتائج، **من المنتظر** أن تبلغ المداخيل الجبائية لكامل سنة 2020 ما قدره **26407 م د** أي تراجعا بـ **2494 م د** مقارنة مع نتائج 2019 وتراجعا بـ **5352م د** مقارنة بقانون المالية الأصلي.

ويعود هذا الانخفاض أساسا الى التراجع الحاد وغير المسبوق للنشاط الاقتصادي **نتيجة** الأزمة التي شهدتها تونس والعالم إثر تفشي جائحة "كوفيد-19" وتداعيات اللجوء الى الحجر الصحي الشامل والموجه إضافة الى الانعكاس المالي للإجراءات المتخذة لتطويق التداعيات على الأفراد والمؤسسات الاقتصادية المتضررة.

ومن المنتظر أن تسجل المداخيل الجبائية بالنظام الداخلي تراجعا بـ 1630 م د أو 7.6% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 أو 3581 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي.

كما ستسجل المداخيل الجبائية المتأتية من التوريد تراجعا بـ 864 م د أو 11.6% مقارنة مع نتائج 2019 أو 1771 م د بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي، وذلك بالعلاقة مع تراجع نسق الواردات بالأسعار الجارية.

وتتوزع هذه المداخيل الجبائية كما يلي:

- **الأداءات المباشرة:**

من المنتظر أن تبلغ **11837 م د** مقابل **13662 م د** مقدرة بقانون المالية الأصلي أي تراجعا بـ1825 م د و811 م د أو 6.4% وبالمقارنة مع سنة 2019، مرده بالأساس:

- **تراجع في الضريبة على الشركات البترولية** بـــ 509 م د أو 45.4 % مقارنة بسنة 2019 و 754 م د بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي للأسباب التالية:
  - انخفاض معدل سعر برميل النفط من 65 دولار للبرميل مقدر بقانون المالية لسنة 2020 الى 43 دولار للبرميل بقانون المالية التعديلي لسنة 2020.
  - تراجع سعر صرف الدولار مقابل الدينار من 2.850 دينار للدولار في أكتوبر 2019 إلى 2.759 دينار للدولار موفى أكتوبر 2020.
  - تراجع الإنتاج الوطني من المحروقات (النفط والغاز) بحوالي 25%.

- **تراجع** الضريبة **على الشركات غير البترولية** بـــ 311 م د أو 11.5% بالمقارنة مع سنة 2019 وتراجعا بـ 242 م د بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي وذلك باعتبار

تداعيات تفشي وباء "كوفيد-19" خاصة الحجر الصحي الشامل والوضعية المالية الحرجة للمؤسسات.

- **استقرار مردود الأداء على الدخل** بالمقارنة مع النتائج المسجلة في 2019 وذلك بالرغم من إقرار زيادة بعنوان القسط الثاني من برنامج الزيادة في الأجور للوظيفة العمومية بداية من سنة 2020، والزيادة بعنوان القسط الثالث بداية من أوت 2020، إلى جانب إقرار جملة من الزيادات الخصوصية لبعض الأسلاك،

  وبالمقارنة مع قانون المالية الأصلي فقد سجل هذا المردود نقصا بـ 829 م د.

▪ الأداءات غير المباشرة:

من المنتظر أن تبلغ 14570 م د وتسجل بذلك تراجعا بـ 1683 م د أو 10.4% مقارنة بسنة 2019 وتراجعا بـ 3527 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي.

وتجدر الإشارة الى ان حوالي 61% من هذا التراجع يعود الى الأداء على القيمة المضافة (2202 م د) بالعلاقة مع تراجع النشاط الاقتصادي من جراء تداعيات أزمة "كوفيد-19" والحجر الصحي الاجباري والذي انعكس بدوره سلبا على الطلب الداخلي إجمالا.

وتميزت الأداءات غير المباشرة سنة 2020 أساسا بـ:

- **تراجع مردود المعاليم الديوانية** بـ 10.6% أو 136 م د مقارنة بسنة 2019 وتراجعا بـ 373 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي. ويعود هذا التراجع المنتظر الى انخفاض حجم الواردات (-19.8%) مقابل +9% مقدرة بقانون المالية 2020.

- **انخفاض في الأداء على القيمة المضافة** بـ 13.1% أو 1024 م د مقارنة بسنة 2019 ونقصا بـ 2202 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي.
- **تراجع مردود المعلوم على الاستهلاك** بـ 2.7% أو 78 م د مقارنة بسنة 2019 ونقصا بـ 363 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي وذلك بالعلاقة مع تراجع الطلب خلال سنة 2020.
- **تراجع الأداءات والمعاليم الأخرى** بـ 10.3% أو 444 م د مقارنة بسنة 2019 و نقصا بـ 589 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2020.

ويبين الجدول التالي المداخيل الجبائية وتطورها:

	2019		2020		
	سبتمبر	نتائج	ق م	سبتمبر	ق م ت
الأداءات المباشرة	**9531,4**	**12648,4**	**13662,0**	**8784,0**	**11837,0**
	36,5%	*39,5%*	*9,6%*	*-7,8%*	*-6,4%*
الضريبة على الدخل	**6521,7**	**8813,2**	**9651,0**	**6466,1**	**8822,0**
الضريبة على الشركات	**3009,7**	**3835,2**	**4011,0**	**2317,9**	**3015,0**
الضريبة على الشركات البترولية	*839,6*	*1121,4*	*1366,0*	*428,0*	*612,0*
الضريبة على الشركات غير البترولية	*2170,0*	*2713,8*	*2645,0*	*1889,9*	*2403,0*
الأداءات غير المباشرة	**11845,8**	**16252,4**	**18097,0**	**10516,8**	**14570,0**
	7,1%	*5,3%*	*8,9%*	*-11,2%*	*-10,4%*
المعاليم الديوانية	**958,5**	**1284,4**	**1521,0**	**844,3**	**1148,0**
الأداء على القيمة المضافة	**5743,9**	**7797,3**	**8975,0**	**4906,5**	**6773,0**
معلوم الاستهلاك	**2100,5**	**2872,1**	**3157,0**	**2035,9**	**2794,0**
أداءات ومعاليم أخرى	**3042,9**	**4298,6**	**4444,0**	**2730,1**	**3855,0**
المداخيل الجبائية	**21377,2**	**28900,9**	**31759,0**	**19300,9**	**26407,0**
	18,5%	*17,9%*	*9,2%*	*-9,7%*	*-8,6%*

ب- المداخيل غير الجبائية:

بلغت المداخيل غير الجبائية دون اعتبار الهبات الخارجية المستخلصة **1500 م د** إلى موفى سبتمبر 2020 مقابل 2257 م د في موفى سبتمبر 2019 أي تراجع بـ **757 م د**.

ويعود هذا الانخفاض أساسا الى:

- ✓ **تراجع مداخيل تسويق النفط** وذلك بالعلاقة مع انخفاض الإنتاج الوطني بقرابة 25% وانخفاض معدل سعر برميل النفط بالأسواق العالمية من 65 دولار للبرميل بقانون المالية الأصلي إلى معدل 43 دولار للبرميل محينة لسنة 2020، بالإضافة إلى تراجع سعر صرف الدولار مقابل الدينار.
- ✓ **تراجع مردود أتاوة عبور الغاز الجزائري للتراب التونسي** نتيجة الانخفاض الحاد في الطلب الإيطالي للغاز التونسي حيث تم تقدير عبور 9 مليار متر مكعب إلى نهاية 2020 مقابل عبور 15 مليار متر مكعب مقدرة بقانون المالية الأصلي.
- ✓ **تراجع عائدات مساهمات** المنشآت والمؤسسات العمومية حيث تم تحيين المبلغ من 1389 م د إلى 968 م د أي بتراجع بحوالي 421 م د ويفسر أساسا بتراجع مداخيل مساهمات الشركة التونسية للأنشطة البترولية بحوالي 372 م د.
- ✓ في المقابل تم تعبئة موارد لفائدة صندوق "18-18" بحوالي **200 م د**.

وعلى ضوء هذه النتائج **من المنتظر** أن تسجل المداخيل غير الجبائية دون اعتبار الهبات الخارجية لكامل سنة 2020 ما قدره **2757 م د** أي بتراجع بـ 9.1% أو **278 م د** مقارنة مع نتائج 2019 وتراجعا بـ 1043 م د بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي.

ويبين الجدول الموالي المداخيل غير الجبائية وتطورها:

	2019		2020		
	سبتمبر	نتائج	ق م	سبتمبر	ق م ت
عائدات المساهمات	836,0	1067,7	1389,0	774,7	968,0
مداخيل تسويق المحروقات	407,0	532,4	700,0	0,0	347,0
مداخيل عبور الغاز	214,7	322,7	550,0	43,0	279,0
مداخيل المصادرة	300,0	300,0	150,0	0,0	100,0
مداخيل غير جبائية أخرى	499,4	811,8	1011,0	682,4	1063,0
المداخيل غير الجبائية	2257,1	3034,6	3800,0	1500,1	2757,0

ت- الهبات

من المنتظر أن يتم تعبئة هبات خارجية في حدود **1057م د** سنة 2020 مقابل 249م د مسجلة سنة 2019 و300 م د مقدرة في قانون المالية الأصلي،

وتتأتى هذه الهبات من الاتحاد الأوروبي (290 مليون أورو) ومن منظمة الصحة العالمية (30 مليون دولار) ومن صندوق الإنماء الكويتي (1 مليون دينار كويتي).

2. موارد الخزينة:

بلغت موارد الخزينة لتمويل الميزانية إلى موفى سبتمبر 2020 حوالي **10881 م د** مقابل 11368 م د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي ما يعادل نسبة إنجاز في حدود **95.7%**.

ومن المنتظر أن تبلغ جملة موارد الخزينة لسنة 2020 ما قدره 19491 م د مقابل 11368 م د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي بزيادة 8123 م د.

وتقدر موارد الاقتراض التي سيتم تعبئتها لتمويل الميزانية لسنة 2020 بـ **19312 م د** مقارنة بـ 11248 م د مقدرة بقانون المالية الأصلي لسنة 2020 أي **بزيادة 8064م د.**

ويبين الجدول الموالي تطور موارد الخزينة:

	ق م 2020	ق م ت 2020
جملة موارد الخزينة	11368	19491
1- موارد الإقتراض	11248	19312
الاقتراض الخارجي	**8848**	**7364**
– قروض خارجية موظفة	849	849
– قروض معاد إقراضها	120	120
– قروض دعم الميزانية	4441	6395
– السوق المالية العالمية	3438	0
الاقتراض الداخلي	**2400**	**11948**
– رقاع الخزينة 52 أسبوع	250	2435
– رقاع الخزينة القابلة للتنظير	2150	6898
– القرض البنكي بالعملة	0	2615
2- موارد خزينة أخرى	120	179
– إستخلاص أصل القروض	120	179

على مستوى التكاليف

بلغ حجم تكاليف الميزانية **32253 م د** إلى موفى سبتمبر 2020 مقابل 47227م د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي بنسبة إنجاز في حدود 68.3%.

ومن المنتظر أن يبلغ حجم تكاليف الميزانية **49712 م د** لسنة 2020 مقابل **47227 م د** أي بزيادة **2485 م د** أو **5.3%** مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ **7439 م د** أو **17.6%** مقارنة بسنة 2019.

ويتوزع المبلغ المذكور (49712 م د) بين **نفقات ميزانية الدولة** في حدود **41713 م د** **وتسديد أصل خدمة الدين** في حدود **7454 م د وقروض وتسبقات الخزينة** الصافية في حدود **545 م د.**

1. نفقات الميزانية

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة في موفى سبتمبر 2020 إلى تسجيل نفقات في حدود **25689 م د**، وقد بلغت نسبة الانجاز حوالي **65.5%** مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي.

ومن المنتظر أن تبلغ النفقات المحينة لكامل السنة **41713 م د**.

وتتوزع هذه النفقات أساسا كما يلي:

أ- نفقات التأجير:

من المنتظر أن تبلغ نفقات التأجير لكامل سنة 2020 مستوى 19547 م د مقابل 19030 م د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي زيادة بـ 517 م د بعنوان تغطية النقص المحتمل في نفقات أجور بعض الوزارات إضافة إلى الانعكاس المالي لتفعيل قسط أوت 2020 بعنوان الزيادات العامة في الأجور والمقدر بحوالي 300 م د.

غير أنه تم رصد المبلغ المذكور (300 م د) ضمن النفقات الطارئة وغير الموزعة باعتبار تفعيل هذه الزيادة بداية من شهر أكتوبر 2020 تم تحميلها على الاعتمادات المرسمة لميزانية الوزارات. علما وأنه عند غلق ميزانية 2020 سيتم احتساب هذه المبالغ ضمن نفقات التأجير.

ب- نفقات التسيير:

من المنتظر أن تبلغ نفقات التسيير 2040 **م د** سنة 2020 أي بزيادة 297 م د بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية الأصلي ناتجة عن تسوية مستحقات بعض المزودين العموميين، إضافة إلى بعض النفقات الاستثنائية المبرمجة لمجابهة تداعيات "كوفيد-19" وتهم تكوين مخزون استراتيجي للأدوية (150 م د لفائدة الصيدلية المركزية).

ت- نفقات التدخلات وتهم أساسا:

- **نفقات الدعم**

تم تحيين نفقات الدعم لسنة 2020 لتبلغ 4486 م د مقابل 4180 م د مقدرة أوليا تتوزع كما يلي:

- **نفقات دعم المحروقات: 1470 م د**

تضم هذه النفقات تحيين حاجيات دعم 2020 في حدود 694 م د مقابل 1850 م د مقدرة أوليا ومبلغ 776 م د بعنوان تسوية جزء من متخلدات الدعم لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير.

علما وأن هذه العملية ستمكن ميزانية الدولة من تعبئة الموارد غير الجبائية المرتبطة بالمحروقات في حدود 776 موزعة كما يلي:

- ✓ تسويق المحروقات: 347 م د
- ✓ عبور الغاز الجزائري: 279 م د
- ✓ عائدات مساهمات المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية: 150 م د

- **نفقات دعم المواد الأساسية 2416 م د:**

تم تحيين نفقات دعم المواد الأساسية من 1800 م د إلى 2416 م د أي بزيادة 616 م د وهو المبلغ الإضافي اللازم لتغطية حاجيات دعم الحبوب بعنوان سنة

2020، وذلك باعتبار عدم تفعيل برنامج إصلاح وترشيد الدعم الذي كان من المزمع القيام به بداية 2020.

- **نفقات دعم النقل 600 م د:**

تم تحيين نفقات دعم النقل بإضافة 100 م د لتمكين بعض من شركات النقل من تسوية جزء من متخلداتها تجاه مزوديها.

- **نفقات لمجابهة جائحة كورونا بقيمة جملية تقدر بـ 935 م د تتوزع كما يلي:**

- منح العائلات المعوزة (+330 م د)،
- منحة البطالة الفنية (+170 م د)،
- منحة لفائدة صغار الحرفيين (+100 م د)،
- إحداث برنامج خصوصي للإحاطة بالفئات الهشة (+ 30 م د)،
- الانعكاس المالي لبرنامج إقرار الجرايات الدنيا في حدود 180 د (+ 60 م د)،
- إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة (150 م د كقسط أول من جملة 300 م د)،
- تكفل الدولة بفارق نسبة فائدة القروض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة (+45 م د)،

- آلية ضمان القروض المسندة لفائدة المؤسسات والمهنيين الناشطين في قطاع السياحة والصناعات التقليدية المتضررة من تداعيات انتشار فيروس "كوفيد-19" (50 م د كقسط أول من جملة 100 م د).

وباعتبار مبلغ 150 م د لتكوين مخزون استراتيجي للأدوية المذكور بنفقات التسيير، تبلغ جملة الاعتمادات التي تم رصدها لمجابهة جائحة كوفيد ما قدره 1085 م د.

ث- نفقات الاستثمار والعمليات المالية

بلغت هذه النفقات 2396 م د في موفى سبتمبر 2020، **ومن المنتظر** أن تبلغ هذه النفقات 4042 م د نهاية 2020.

وباعتبار نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية بلغت نفقات التنمية 3585 م د في موفى سبتمبر 2020 أي نسبة إنجاز في حدود 52.9% مرده التأخير الحاصل في انطلاق بعض المشاريع والبرامج نتيجة جائحة كورونا خلال الثلاثي الثاني من2020.

لتبلغ بذلك جملة النفقات ذات الصبغة التنموية 6830 م د نهاية 2020 مقابل 6773 م د مقدرة أوليا، علما وأن هذا المبلغ يأخذ في الاعتبار:

- اقتصاد في النفقات في حدود 488 م د باعتبار تأخر إنجاز بعض المشاريع نتيجة جائحة "كوفيد-19"،

- برمجة مبلغ 245 م د يهم الإجراءات المتخذة لفائدة المؤسسات المتضررة من جائحة الكورونا المذكورة أعلاه (150 +45+50)،
- رصد مبلغ في حدود 300 م د في إطار الإيفاء بتعهدات الدولة تجاه" مقاولي الاشغال العامة ".

- **النفقات الطارئة وغير الموزعة: (713 م د)** ويتوزع هذا المبلغ كما يلي:

✓ **413 م د** لتسوية قسط من متخلدات الادارة تجاه المزودين العموميين

✓ **300 م د** نفقات طارئة وغير موزعة

وباعتبار مبلغ 300 م د بعنوان الزيادات العامة في الأجور والمذكور أعلاه بنفقات التأجير، تبلغ الاعتمادات الجملية بعنوان النفقات الطارئة وغير الموزعة 1013 م د.

2. نفقات الخزينة

وتتضمن تسديد أصل الدين العمومي وقروض وتسبقات الخزينة الصافية.

- **تسديد أصل الدين العمومي:**

تم إلى موفى سبتمبر 2020 تسديد مبلغ **5371 م د** بعنوان أصل الدين العمومي مقابل **5576 م د** مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 أي تراجعا بـ **205 م د**.

ومن المنتظر أن يبلغ تسديد أصل الدين العمومي **7454 م د** إلى موفى سنة 2020 مقابل **7916 م د** مقدرة بقانون المالية الأصلي أي تراجعا بـ **462 م د**.

- **قروض وتسبقات الخزينة الصافية:**

من المنتظر أن تبلغ قروض وتسبقات الخزينة الصافية **545 م د** نهاية 2020 أي بزيادة قدرها **425 م د** مقارنة بقانون المالية الأصلي سيتم تخصيصها لفائدة بعض المؤسسات العمومية قصد الإيفاء بتعهداتها تجاه مقرضيها.

على مستوى الدين العمومي

1. خدمة الدين العمومي:

تم تحيين خدمة الدين العمومي (أصلا وفائدة) على أساس النتائج المسجلة إلى موفى سبتمبر 2020 و باعتبار عدة عوامل أهمها:

- نتائج سنة 2019 مقارنة بتقديرات ق م ت 2019 وخاصة الترفيع في حجم إصدارات رقاع الخزينة 52 أسبوع ورقاع الخزينة القابلة للتنظير وعدم سحب قسط قرض صندوق النقد الدولي بـ 245 م دولار.
- تراجع نسق سحوبات القروض الخارجية المقدرة لسنة 2020 وانخفاض نسب الفائدة المتغيرة (ليبور) بأسواق الإئتمان العالمية.
- الاتفاق مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (FADES) على تأجيل سداد خدمة الدين للسداسية الثانية لسنة 2020 (الأصل حوالي70 م د والفوائد حوالي24 م د).
- تراجع نسبة كلفة اصدارات رقاع الخزينة بعد مراجعة نسب الفائدة المديرية للبنك المركزي مقابل الترفيع في حجم الإصدارات.
- ارتفاع الايداعات بالخزينة العامة بعنوان موارد الادخار الوطني.
- مراجعة نسق تطور معدل أسعار الصرف مقارنة بتوقعات قانون المالية الأصلي لسنة 2020 .

وعلى هذا الأساس ينتظر أن تبلغ خدمة الدين العمومي **11588 م د** سنة 2020 مقابل 11678 م د مقدرة في قانون المالية الأصلي و9600 م د مسجلة سنة 2019 موزعة بين

الفائدة في حدود 4134 م د مقابل 3762 م د مقدرة أي بزيادة 372 م د والأصل في حدود 7454 م د مقابل 7916 م د مقدرة أي تراجعا بـ 462م د.

وتتمثل أهم التسديدات بعنوان أصل الدين العمومي لسنة 2020 في:

- أقساط من قرض صندوق النقد الدولي حوالي 173 م دولار.
- قسط من الاكتتاب القطري 250 م دولار.
- قرض السوق المالية العالمية 400 م أورو.
- أقساط من القرض البنكي بالعملة حوالي 248 م أورو.
- رقاع الخزينة القابلة للتنظير بمبلغ 726 م د.
- رقاع الخزينة القابلة للتنظير بمبلغ 901 م د.
- قسط من الاكتتاب الوطني بمبلغ 167 م د.
- رقاع الخزينة قصيرة المدى 52 أسبوع بمبلغ 436 م د.

وتجدر الإشارة إلى أنه نظرا **لتأخر السحوبات على القروض الخارجية المنتظرة خلال سنة 2020** تم إصدار رقاع خزينة قصيرة المدى (13-26 أسبوع) وبلغ الإصدار الصافي من التسديدات 2010 م د يحل آجال تسديده خلال شهر ديسمبر2020 سيتم إعادة تمويله برقاع خزينة قصيرة المدى 52 أسبوع ذات أجل ديسمبر 2021.

ولا تحتسب تسديدات رقاع خزينة قصيرة المدى (13-26 أسبوع) ضمن أصل الدين مقابل احتساب الإصدار الصافي ضمن موارد الخزينة.

2. حجم الدين العمومي

من المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي في موفى سنة 2020 إلى **97706 م د** أي 88% من الناتج مقابل 82554 م د أو 72.5% في موفى 2019 أي بزيادة 15152 م د منها 11492 م د نتيجة تمويل عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة.

ويحوصل الجدول الموالي هيكلة الدين العمومي حسب المصدر:

(م د)	2019	2020		
	نتائج	سبتمبر	ق م	ق م ت
حجم الدين العمومي الداخلي	**23949**	**29630**	**23536**	**34076**
المناب	*%29.0*	*%33.1*	*%25.0*	*%34.9*
حجم الدين العمومي الخارجي	**58605**	**60252**	**70532**	**63630**
المناب	*%71.0*	*%67.0*	*%75.0*	*%65.1*
مجموع حجم الدين العمومي	**82554**	**89882**	**94068**	**97706**
النسبة من الناتج المحلي	*%72.51*	*%80.42*	*%74.61*	*%87.95*

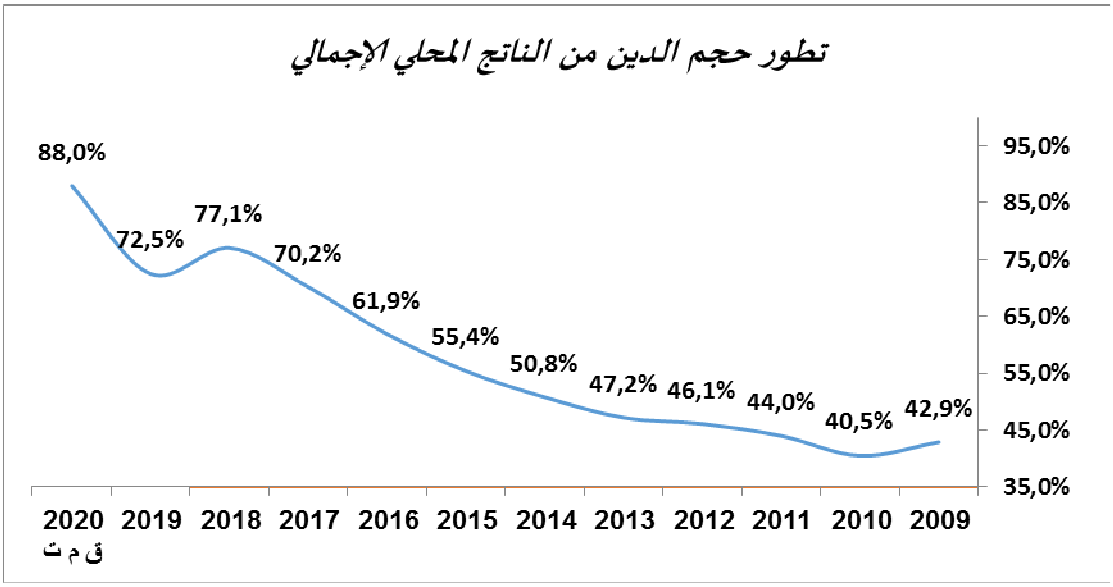

على مستوى عجز الميزانية وتمويله:

واعتبارا لما سبق ذكره يقدر عجز ميزانية الدولة المحين لسنة 2020 دون الهبات والمصادرة بـ **12649 م د أو 11.4%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بقيمة 3782 م د أو 3.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بقانون المالية الأصلي، أي تسجيل تدهور لعجز الميزانية بـ 8867 م د أو 8% من الناتج.

وباعتبار الهبات والمصادرة (1157 م د) ينخفض هذا العجز إلى 11492 م د أو 10.3% من الناتج المحلي الإجمالي، **ومن المنتظر تمويل** هذا العجز باللجوء إلى تمويل داخلي صافي في حدود 8461 م د وتمويل خارجي صافي في حدود 3031 م د.

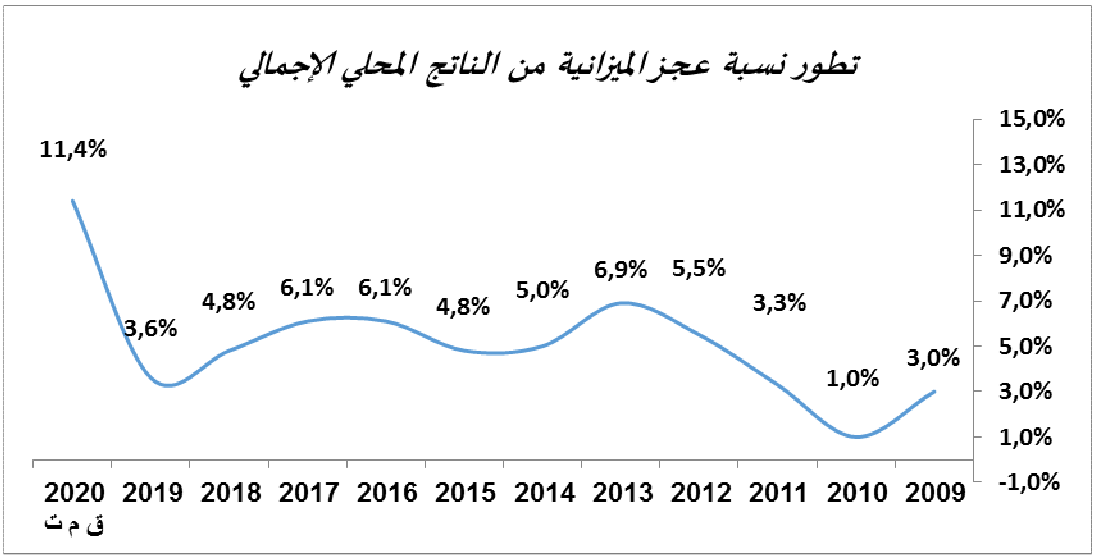

ويحوصل الجدول التالي التوازن المحتمل لميزانية الدولة لسنة 2020 وذلك تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019.

I - جدول التوازنات العامة للميزانية

1- موارد الدولة و تكاليفها

		إنجازات 2019	ق م 2020	سبتمبر 2020	ق م ت 2020
	جملة موارد الدولة	**42273**	**47227**	**32253**	**49712**
			11,7%	*0,3%*	*17,6%*
1	موارد الميزانية	32185	35859	21372	30221
			11,4%	*-9,8%*	*-6,1%*
2	موارد الخزينة	10089	11368	10881	19491
			12,7%	*28,8%*	*93,2%*
	جملة تكاليف الدولة	**42273**	**47227**	**32253**	**49712**
1	تكاليف الميزانية	35777	39191	25689	41713
2	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	6496	8036	6564	7999

2-جدول عمليات الميزانية

	تبويب جديد	إنجازات 2019	ق م 2020	سبتمبر 2020	ق م ت 2020
	جملة مداخيل الميزانية	**32185**	**35859**	**21372**	**30221**
			11,4%	*-9,8%*	*-6,1%*
1	المداخيل الجبائية	**28901**	**31759**	**19301**	**26407**
			9,9%	*-9,7%*	*-8,6%*
2	المداخيل غير الجبائية	**3035**	**3800**	**1500**	**2757**
	منها المصادرة	*300*	*150*	*0*	*100*
3	الهبات	**249**	**300**	**571**	**1057**
	جملة نفقات الميزانية	**35777**	**39191**	**25689**	**41713**
			9,5%	*-0,1%*	*16,6%*
1	نفقات التأجير	16765	19030	14111	19547
2	نفقات التسيير	1606	1743	960	2040
3	نفقات التدخلات	9970	9882	5475	11237
4	نفقات الاستثمار	4125	3791	2353	3826
5	نفقات العمليات المالية	107	216	43	216
6	نفقات التمويل(الفائدة)	3204	3762	2747	4134
7	النفقات الطارئة و غير الموزعة	0	767		713
1	**النتيجة الجملية باعتبار الهبات الخارجية و المصادرة**	**-3592**	**-3332**	**-4317**	**-11492**
	النسبة من الناتج	*-3,1%*	*-2,7%*		*-10,3%*
2	**النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات الخارجية و المصادرة**	**-938**	**-20**	**-2141**	**-8515**
	النسبة من الناتج	*-0,8%*	*0,0%*		*-7,7%*
3	**النتيجة الجملية دون اعتبار الهبات الخارجية و المصادرة**	**-4142**	**-3782**	**-4888**	**-12649**
	النسبة من الناتج	*-3,6%*	*-3,0%*		*-11,4%*

II-جدول عمليات تمويـــل الميزانية (عمليات الخزينة)

	تبويب جديد	إنجازات 2019	ق م 2020	سبتمبر 2020	ق م ت 2020
	جملة موارد الخزينة	**10089**	**11368**	**10881**	**19491**
1	**جملة موارد الاقتراض**	**9693**	**11248**	**8987**	**19312**
	موارد الاقتراض الخارجي	7053	8848	4377	7364
	موارد الاقتراض الداخلي	2640	2400	4610	11948
2	**جملة موارد الخزينة الأخرى**	**396**	**120**	**1894**	**179**
	استخلاص أصل قروض	**182**	**120**	**102**	**179**
	موارد خزينة أخرى	214	0	1792	0

	جملة تكاليف الخزينة	**10089**	**11368**	**10881**	**19491**
1	**جملة تسديد أصل الدين**	**6396**	**7916**	**5371**	**7454**
	تسديد أصل الدين الداخلي	1163	3157	1712	3121
	تسديد أصل الدين الخارجي	5233	4759	3659	4333
2	**تمويل العجز باعتبار الهبات الخارجية و المصادرة**	**3592**	**3332**	**4317**	**11492**
3	**قروض و تسبقات الخزينة**	**100**	**120**	**1193**	**545**

وبالاعتماد على ما تم ذكره، يقترح **تنقيح** التقديرات الأولية المنصوص عليها بالقانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر2019 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2020 بالترفيع في مستواها ليبلغ حجم ميزانية الدولة المحيّنة لسنة 2020 قبضا وصرفا بـ **49712 م د** (باعتبار قروض وتسبقات الخزينة الصافية 545 م د).

الجزء الثاني

أحكام الميزانية